

الاحد  
٩ ربيع الاول ١٤٠٠ هـ  
٢٧ يناير كانون ثاني ١٩٨٠ م

البريد  
الجريدة الرسمية لحكومة الكويت  
صدرها وزارة الاعلام

العدد  
١٢٨٤  
السنة السادسة والمثرون

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مرسوم بالقانون رقم ٦ لسنة ١٩٨٠ بإنشاء  
مؤسسة البترول الكويتية

مادة ٢

يكون المركز الرئيسي للمؤسسة ومحلها القانوني الكويت ،  
ولها أن تنشئ فروعاً ومكاتب وتوكيلات في الداخل أو الخارج .

مادة ٣

أغراض المؤسسة هي القيام بكافة الاعمال المتعلقة بصناعات  
البترول والمواد الهيدروكربونية بصفة عامة في كافة مراحلها  
وبالصناعات المنفرعة من هذه الصناعات أو المرتبطة أو المتعلقة  
أو المكملة لها ، في الكويت والخارج ، ويدخل في ذلك على  
الخاص ، ما يلي :

١ - الاستكشاف والتنقيب والحفر بحثاً عن النفط الخام  
والغاز الطبيعي وسائر المواد الهيدروكربونية الأخرى ، وإنتاج  
وتخزين وتكرير وتصنيع جميع هذه المواد ومشتقاتها  
ومستخرجاتها .

٢ - نقل وتوزيع وتسويق النفط الخام والغاز الطبيعي  
والغاز المسيل وسائر المواد الهيدروكربونية الأخرى ومشتقاتها  
ومستخرجاتها المصنعة والمتاجرة في جميع هذه المواد .

٣ - ممارسة صناعة الكيماويات الهيدروكربونية بما في  
ذلك صناعة الكيماويات البترولية ، وتخزين منتجات هذه  
الصناعة ونقلها وتوزيعها وتسويقها والمتاجرة فيها .

٤ - ممارسة الخدمات المتعلقة بكل ما تقدم بما في ذلك  
تصميم وإنشاء وصيانة وتشغيل المصانع والمنشآت والوسائل  
والادوات والمعدات والمهمات والتسهيلات اللازمة لها وإدارة  
المشروعات القائمة .

٥ - القيام بالدراسات واعداد البحوث وتقديم الخبرات  
الاستثمارية في جميع المجالات المرتبطة بأغراضها .

بمدا الاطلاع على الامر الامري الصادر في ٤ من رمضان سنة  
١٣٩٦ هـ ، الموافق ٢٩ من اغسطس سنة ١٩٧٦ م بتفويض  
الاستور ،

وعلى المواد ٢٠ و ٢١ و ١٣٦ و ١٣٧ و ١٤٨ و ١٥٦ من  
الاستور ،

وعلى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون الشركات  
التجارية والقوانين المعدلة له ،

وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء ديوان المحاسبة  
المعدل بالمرسوم بقانون رقم ٤ لسنة ١٩٧٧ ،

وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن المحافظة على  
مصادر الثروة البترولية ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد اعداد  
الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي ،

وعلى المرسوم بقانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ في شأن الخدمة  
المدنية ،

وعلى المرسوم الصادر في ٢٦ من اغسطس سنة ١٩٧٤  
بإنشاء المجلس الأعلى للبترول المعدل بالمرسوم الصادر في ١٩ من  
ابريل سنة ١٩٧٥ ،

وعلى المرسوم الصادر في ٧ يناير سنة ١٩٧٩ في شأن  
وزارة النفط ،

وبناء على عرض وزير النفط ،

وبعد موافقة مجلس الوزراء ،

اصدرنا القانون الآتي نصه :

الفصل الاول

في إنشاء المؤسسة وأغراضها ونظامها

مادة ١

تتسأ مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ويكون لها شخصية  
اعتبارية مستقلة تسمى « مؤسسة البترول الكويتية » ويشرف  
عليها وزير النفط .

## الفصل الثاني

### رأس المال ، والارباح والاحتياطيات

#### مادة ٧

رأس مال المؤسسة « الف مليون دينار كويتي » تدفعه الدولة وفقا لاحتياجات المؤسسة حسبما يقترح مجلس الإدارة ، وبناء على عرض وزير النفط وموافقة المجلس الاعلى للبتترول .

#### مادة ٨

يؤول للمؤسسة ما يلي :

- ١ - اسهم الدولة في رؤوس اموال الشركات التالية :
- أ - شركة البترول الوطنية الكويتية .
- ب - شركة نفط الكويت .
- ج - شركة صناعة الكيماويات البترولية .
- د - شركة ناقلات النفط الكويتية .

ومع مراعاة احكام الفقرة ( ٤ ) من هذه المادة تقوم هذه الاسهم بقيمة حقوق المساهمين في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ ، وتعتبر قيمة هذه الاسهم جزءا من رأس مال المؤسسة .

٢ - حصة الدولة في رأس مال شركة الزيت العربية المحدودة - اليابان .

وتقوم هذه الحصة بالقيمة الاسمية للاسهم المكتتب فيها من قبل الدولة وتعتبر المبالغ المدفوعة من القيمة الاسمية لهذه الاسهم جزءا من رأس مال المؤسسة .

٣ - حصة الدولة في امتياز انتاج النفط والغاز في المنطقة المحيطة المغسورة وتقوم هذه الحصة بالقيمة الدفترية في ٣١ ديسمبر سنة ١٩٧٨ .

٤ - مشروع الاستغلال الشامل للغاز الطبيعي ، ويقوم المشروع بتكلفته وتعتبر المبالغ التي تم دفعها على حساب تكلفة المشروع جزءا مدفوعا من رأس مال المؤسسة .

٥ - ملكية ناقلات الغاز المسيل التي تم استلامها وتقوم بتكلفتها في تاريخ استلامها ، وتعتبر هذه القيمة جزءا مدفوعا من رأس مال المؤسسة .

٦ - عقود ناقلات الغاز المسيل تحت البناء ، وتعتبر المبالغ التي تم دفعها على حساب تكلفة هذه الناقلات جزءا مدفوعا من رأس مال المؤسسة .

#### مادة ٩

تتكون إيرادات المؤسسة من الدخول التي تحققها من الممارسة المباشرة لما يدخل ضمن أغراضها ونظير الاعمال والخدمات التي تؤديها للغير ، وأرباحها من الشركات المملوكة لها بالكامل ، والشركات التي تساهم فيها .

٦ - تنمية الخبرات الوطنية في المجالات الفنية والاقتصادية والتنظيمية وكافة المجالات الاخرى المرتبطة بأغراضها .

٧ - القيام بجميع الاعمال والنشاطات المؤدية الى تحقيق أغراض المؤسسة او المساعدة على ذلك .

#### مادة ٤

تتولى المؤسسة تسويق النفط الخام والغاز العائد للدولة وذلك وفق الاسس المالية التي يقترحها وزير النفط ويوافق عليها المجلس الاعلى للبتترول ويصدر بها مرسوم .

كما تتولى تسويق المنتجات البترولية المكررة والغاز المسيل والمنتجات البتروكيماوية .

#### مادة ٥

للمؤسسة في سبيل تحقيق أغراضها مباشرة كافة التصرفات اللازمة لذلك ، ولها على الاخص :

١ - تأسيس الشركات المساهمة بمفردها وتملك جميع رأسمالها ، وتسرى على هذه الشركات - فيما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا القانون - الاحكام المنصوص عليها في القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٦٠ المشار اليه .

٢ - المشاركة في تأسيس الشركات مع غيرها من الاشخاص الاعتبارية دون حد أدنى لعدد المؤسسين .

٣ - تملك شركات قائمة واعادة تنظيمها بما في ذلك ادماجها فيها أو الحاقها بها ، وكذلك المشاركة في شركات قائمة .

٤ - الاشتراك مع الشركات والمؤسسات التي تزاول اعمالا شبيهة بأعمالها أو التي قد تعاونها على تحقيق أغراضها .

٥ - الاقتراض من الحكومة أو المؤسسات المالية التابعة لها ، وعقد القروض واصدار السندات في الاسواق المالية المحلية والخارجية ، وذلك كله بعد موافقة مجلس الوزراء .

٦ - اقراض الشركات التي تمتلكها أو تساهم في رأس مالها وكفالة قروض هذه الشركات في مواجهة الغير ، وذلك كله بعد موافقة مجلس الوزراء .

#### مادة ٦

يكون لمجلس ادارة المؤسسة بالنسبة للشركات التي تمتلك المؤسسة رأس مالها بالكامل اختصاصات الجمعية التأسيسية والجمعية العامة العادية للمساهمين التي تقرها أحكام قانون الشركات التجارية .

ويكون للمجلس الاعلى للبتترول اختصاصات الجمعية العامة غير العادية بالنسبة للشركات المشار اليها في الفقرة السابقة .

مادة ١٤

لمجلس الادارة جميع السلطات اللازمة لادارة المؤسسة ، وله على الاخص ما يلي :

- أ - اقتراح برامج مشروعات المؤسسة ومتابعة تنفيذها .
- ب - تأسيس الشركات أو المساهمة في تأسيسها .
- ج - تملك الشركات القائمة أو المشاركة فيها أو التعاون معها في نشاطات مشتركة .

- د - اقتراح عقد القروض والكفالات واصدار السندات .
- هـ - تملك العقارات والتصرف فيها وفقا للقواعد التي يقررها المجلس الاعلى للبتروك .

- و - تعيين مجالس ادارات الشركات المملوكة بالكامل للمؤسسة ، واختيار مثلي المؤسسة في مجالس الادارة والجمعيات العمومية للشركات التي تساهم المؤسسة بنصيب في رأس مالها .
- ز - اقتراح مشروعات اللوائح الداخلية للمؤسسة .

- ح - وضع التقرير السنوي لمجلس الادارة عن نشاط المؤسسة ومركزها المالي واعداد مشروع الميزانية التقديرية السنوية ، ومشروع الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر ، وحساب تخصيص الارباح .

مادة ١٥

يمثل رئيس مجلس الادارة المؤسسة أمام القضاء وفي علاقاتها بالغير .

ويقوم نائب الرئيس بمعاونة الرئيس ويحل محله في رئاسة جلسات مجلس الادارة عند عدم حضوره ، وفيما يفوضه من أعمال .

ويملك التوقيع عن المؤسسة على افراد كل من رئيس مجلس الادارة ونائبه ومن يفوضه مجلس الادارة في التوقيع في الحدود والشروط التي يعينها .

مادة ١٦

يتولى المجلس الاعلى للبتروك :

- ١ - اقرار السياسة العامة للمؤسسة .
- ٢ - الموافقة على تعديل رأس مال المؤسسة .
- ٣ - اقرار اللوائح الادارية والمالية للمؤسسة .
- ٤ - وضع نظام الموظفين والعاملين بالمؤسسة دون اخلال بأحكام المادتين ٥ و ٣٨ من القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٧٩ المشار اليه .

مادة ١٠

يقتطع من الارباح غير الصافية نسبة مئوية يجدها المجلس الاعلى للبتروك بناء على اقتراح مجلس الادارة ، لاستهلاك موجودات المؤسسة . كما يجوز للمجلس الاعلى للبتروك بناء على اقتراح مجلس الادارة أن يقرر اقتطاع مبلغ اضافي من الارباح غير الصافية يخصص لمواجهة تمويل عمليات استبدال وتجديد موجودات المؤسسة .

مادة ١١

تحدد الارباح الصافية للمؤسسة لكل سنة مالية بعد خصم جميع الالتزامات والتكاليف والمصروفات والاستهلاكات وفق الاصول المحاسبية الحديثة المطبقة عامة في الصناعات والنشاطات الداخلة في أغراضها .

مادة ١٢

توزع الارباح الصافية على الوجه الاتي :

- أولاً : ١٠٪ / تقتطع لتكوين احتياطي اجباري ، ويوقف الاقتطاع اذا بلغ هذا الاحتياطي نصف رأس مال المؤسسة .
- ثانياً : ١٠٪ / تقتطع لتكوين احتياطي عام ، ويجوز تعديل هذه النسبة بقرار من المجلس الاعلى للبتروك .
- ثالثاً : تحول الارباح المتبقية الى الخزانة العامة للدولة .

الفصل الثالث

ادارة المؤسسة

مادة ١٣

يتولى ادارة المؤسسة مجلس ادارة يشكل برئاسة وزير النفط .

ويصدر مرسوم بناء على عرض وزير النفط بيان مايلي :

- أ - كيفية تشكيل واختيار أعضاء المجلس وتعيين نائب للرئيس من بينهم وعددهم ومدة عضويتهم والجهة المختصة بتحديد مكافآتهم .
- ب - نظام انعقاد المجلس واجراءات العمل به والاعلوية اللازمة لصحة انعقاد واصدار قراراته والاحكام المتعلقة بنفاذ هذه القرارات .
- ج - قواعد تشكيل لجانه الفرعية ونظام العمل بها .
- د - قواعد وشروط اختيار الاعضاء المنتدبين من بين أعضاء المجلس وكيفية تحديد اختصاصاتهم وصلاحياتهم .

مجلس الادارة متفقة مع ما هو وارد في دفاتر المؤسسة وما اذا كانت هناك مخالفات لاحكام قانون المؤسسة أو لوائحها الداخلية أو لاحكام القانون قد وقعت خلال السنة المالية على وجه يؤثر في نشاط المؤسسة أو مركزها المالي مع بيان ما اذا كانت هذه المخالفات لا تزال قائمة ، وذلك في حدود المعلومات التي توافرت لديه ، ويكون المراقب مسئولا عن صحة البيانات الواردة في تقريره .

## الفصل الخامس

### احكام عامة

مادة ٢٠

تعتبر أموال المؤسسة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ، ما لم يكن المال مخصصا للنفع العام .

مادة ٢١

يكون لديون المؤسسة ما لديون الحكومة من امتياز على أموال مدينتها ويتم تحصيلها بنفس الطرق المقررة لتحصيل أموال الدولة .

مادة ٢٢

لا تطبق على المؤسسة احكام الرقابة المسبقة المقررة بمقتضى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٤ المشار اليه .

مادة ٢٣

على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

امير الكويت  
جابر الاحمد

نائب رئيس مجلس الوزراء  
جابر العلي السالم

وزير النفط  
علي الخليفة الصباح

صدر بقصر السيف في ٣ ربيع الاول ١٤٠٠ هـ  
الموافق: ٢١ يناير ١٩٨٠ م

- ٥ - تنظيم مناقصات وممارسات المؤسسة .
- ٦ - اقرار تأسيس الشركات أو المشاركة في تأسيسها أو تملك شركات قائمة أو المشاركة فيها .
- ٧ - اقرار تصفية الشركات التابعة أو ادماجها في المؤسسة أو بعضها في البعض الآخر .
- ٨ - مناقشة التقرير السنوي لمجلس الادارة واقرار مشروع الميزانية التقديرية السنوية واعتماد الميزانية العمومية وحساب الارباح والخسائر والموافقة على حساب تخصيص الارباح .
- ٩ - تعيين مراقبي الحسابات وتحديد مكافآتهم عن السنة المالية المقبلة .

## الفصل الرابع

### ميزانية المؤسسة وحساباتها

مادة ١٧

تكون للمؤسسة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة تعد على نمط الميزانيات التجارية وفق الاصول المحاسبية الحديثة والمطبقة عامة في الصناعات والنشاطات الداخلة في أغراضها .

وتبدأ السنة المالية للمؤسسة من أول يوليو من كل عام وتنتهي في آخر يونيو من العام التالي ، واستثناء من حكم هذه الفقرة تبدأ السنة المالية الاولى للمؤسسة من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في نهاية يونيو من العام التالي .

وتسرى على المؤسسة احكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ المشار اليه ، وذلك مع مراعاة ما يقرره المجلس الاعلى للبتروك من احكام .

مادة ١٨

يكون للمؤسسة مراقب حسابات أو أكثر من المحاسبين القانونيين يعينه المجلس الاعلى للبتروك كل سنة ، ويتولى مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها ، وتكون لهم الصلاحيات ، وعليهم الالتزامات المنصوص عليها في قانون الشركات التجارية .

مادة ١٩

يقدم مراقب الحسابات الى المجلس الاعلى للبتروك تقريراً يبين فيه ما اذا كانت الميزانية وحسابات الارباح والخسائر متفقة مع الواقع ، وتعتبر بأمانة ووضوح عن المركز المالي الحقيقي للمؤسسة وما اذا كانت البيانات الواردة في تقرير

## بسم الله الرحمن الرحيم المذكرة الايضاحية للمرسوم بقانون بإنشاء مؤسسة البترول الكويتية

المقررة لوزارة النفط وأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ١٩٧٣ بشأن المحافظة على مصادر الثروة البترولية ، ويدخل ضمن أغراض المؤسسة طبقاً للمادة (٤) تسويق النفط الخام والغاز العائد للدولة وفقاً للاسس المالية التي يقترحها وزير النفط ويوافق عليها المجلس الاعلى للبترول ويصدر بها مرسوم . والمقصود بذلك أن تحدد الدولة للمؤسسة السعر الذي تحاسب على أساسه نتيجة لبيعها النفط الخام وكذلك الغاز للاغراض المختلفة تاركة للمؤسسة هامش ربح معقول مقابل قيامها بعملية التسويق وبما يتناسب مع الجهد الذي تبذله في هذا الصدد ، كما تتولى المؤسسة كذلك تسويق المنتجات البترولية المكررة والغاز المسيل والمنتجات البتروكيمياوية .

ولكي تتمكن المؤسسة من تحقيق هذه الاغراض كفل لها المشروع في المادة (٥) ممارسة كافة التصرفات اللازمة سواء قامت بأعمالها مباشرة أو عن طريق تكوين شركات تملكها بالكامل أو جزئياً ، وقد حرصت المادة (٦) على بيان ما تبشره المؤسسة من اختصاصات بالنسبة للشركات التي تملك رأس مالها بالكامل فنصت على أن يكون لمجلس الادارة اختصاصات الجمعية التأسيسية والجمعية العامة العادية للمساهمين ، أما اختصاصات الجمعية العامة غير العادية فيباشرها المجلس الاعلى للبترول فيما يتعلق بالشركات المذكورة .

ويتضمن الفصل الثاني من المشروع تحديد رأس مال المؤسسة والقواعد المتعلقة بالارباح والاحتياطيات ، وقد نصت المادة (٧) على تحديد رأس مال المؤسسة بمبلغ الف مليون دينار كويتي تدفعه الدولة وفقاً لاحتياجات المؤسسة على أن تتول إلى المؤسسة وفقاً للمادة (٨) حقوق الدولة في الشركات النفطية الرئيسية الاربع القائمة وهي : البترول الوطنية الكويتية و نفط الكويت والكيماويات البترولية وناقلات النفط الكويتية ، وكذلك حصة الدولة في رأس مال شركة الزيت العربية المحدودة - اليابان - ، وما ساهمت به الدولة من تكلفة في بعض المشروعات في القطاع النفطي ، وتعتبر قيمة ما يتول للمؤسسة وفقاً لاحكام هذه المادة جزءاً من رأس مالها .

أما ايرادات المؤسسة فأنها تتكون وفقاً للمادة (٩) مما تحققه من ممارسة أعمالها وأغراضها مباشرة وأرباحاً من الشركات المملوكة لها بالكامل والتي تساهم بحصة في رأس مالها ، وقد أوجبت المادة (١٠) أن يقتطع من الارباح غير

ان الثروة النفطية في البلاد هي عماد هذا الوطن ومصدر قوته ، ولقد حققت صناعة النفط الكويتية تطوراً كبيراً ، إذ أصبحت الطاقة التكريرية الحديثة للكويت تشكل نسبة كبيرة من انتاج النفط وأصبح استغلال الغاز المصاحب استغلالاً كاملاً ، بينما نسبة المنقول من النفط والغاز على الناقلات الوطنية في ازدياد مستمر ، بالإضافة الى الكفاءة التشغيلية والتسويقية في انتاج الاسمدة ، وهذه النتائج كلها التي تشهد بهذا التقدم توجب العمل من أجل المحافظة على زيادة هذا التقدم وتدعيم هذا التطور والعمل على تأكيد فعالية صناعة النفط الكويتية وازالة ما يعترضها من صعوبات أو معوقات .

ولما كان أنسب السبل لتدعيم هذه الصناعة هو انشاء مؤسسة واحدة تملك جميع الشركات العاملة في الصناعة البترولية ويمكن فيها توفر الخدمات الضرورية والتخطيط مركزياً مع توزيع العمل في القطاعات المختلفة - على أسس علمية - أما لادارات تقوم بتنفيذ العمل مباشرة أو لشركات مملوكة بالكامل لها حسب حاجة العمل والظروف الخاصة لكل قطاع بحيث يشارك المسؤولون عن كل قطاع في رسم السياسة العامة للمؤسسة والخطة المتكاملة للصناعة حتى يتوفر التنسيق الكامل بين القطاعات المختلفة .

لذلك فانه تحقيقاً لهذا الغرض فقد أعد مشروع القانون المرافق بإنشاء هذه المؤسسة .

وقد نظم المشروع في الفصل الاول الاحكام الخاصة بإنشاء المؤسسة وأغراضها ونظامها ، فنص في المادة (١) على انشاء مؤسسة عامة ذات طابع اقتصادي ويكون لها شخصية اعتبارية مستقلة تسمى « مؤسسة البترول الكويتية » ويشرف عليها وزير النفط ، والمقصود بالطابع الاقتصادي هو أن تدار على أسس تجارية وتأخذ في الحبان العوامل الاقتصادية البعيدة المدى بما في ذلك تطوير الصناعة والكفاءات الكويتية ، وطبقاً للمادة (٢) فان المركز الرئيسي للمؤسسة ومحله القانوني الكويت ، ولها أن تنشئ فروعاً ومكاتب وتوكيلات في الداخل أو في الخارج حسب الحاجة .

وقد حددت المادة (٣) أغراض المؤسسة بحيث تشمل جميع الاعمال المتعلقة بصناعة البترول من الاستكشاف والحفر وانتاج النفط والغاز الى النقل والتكرير والتسويق واقامة الصناعات المعتمدة على البترول ، وغنى عن البيان أن مباشرة هذه الاختصاصات تكون مع مراعاة الاختصاصات

ويتولى رئيس المجلس وفقاً للمادة (١٥) تمثيل المؤسسة أمام القضاء وفي علاقاتها بالغير ويعاونه نائب الرئيس ويحل محله في رئاسة جلسات مجلس الإدارة عند عدم حضوره وفيما يفوضه به من أعمال؛ وقد نصت الفقرة الثالثة من المادة على من يملك التوقيع عن المؤسسة على انفراد فعمدت بذلك إلى كل من رئيس المجلس ونائبه ومن يفوضه مجلس الإدارة في التوقيع في الحدود والشروط التي يعينها .

وقد بينت المادة (١٦) الاختصاصات التي يتولاها المجلس الأعلى للبتروول على النحو الذي يكفل أن تكون له السلطة العليا المهيمنة على رسم ووضع السياسة العامة لاستغلال الثروة النفطية في البلاد وقد عنى النص على إبراز أن اختصاص المجلس الأعلى بوضع نظام الموظفين والعاملين بالمؤسسة يكون دون أخلال باختصاصات مجلس الخدمة المدنية، كما تضمن النص اختصاص المجلس الأعلى بتنظيم مناقصات وممارسات المؤسسة، وغنى عن البيان أنه إلى أن تصدر قرارات مخالفة من المجلس يظل قراره رقم ٧٩/٥ بتنظيم مناقصات الشركات البترولية معمولاً به . وكذلك روعي أن تتضمن هذه الاختصاصات النص على اختصاصه بأقرار تصفية الشركات التابعة أو ادماجها في المؤسسة أو بعضها في البعض الآخر بما يمكن من إعادة تنظيم القطاع النفطي وتحقيق الهدف من انشاء المؤسسة .

ونظم المشروع في الفصل الرابع ميزانية المؤسسة وحساباتها فنص في المادة (١٧) على أن تكون للمؤسسة ميزانية مستقلة عن ميزانية الدولة تعد على نمط الميزانيات التجارية وفق الأصول المحاسبية الحديثة المطبقة في الصناعات والنشاطات الداخلة في أغراضها وذلك تطبيقاً لما نصت عليه المادة الأولى من القانون من اعتبار المؤسسة ذات طابع اقتصادي، كما روعي النص على تحديد السنة المالية للمؤسسة بحيث تبدأ في أول يوليو مع السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها في آخر شهر يونيو من كل عام لما لهذه الميزانية من تأثير على الميزانية العامة للدولة على أنه استثناء من ذلك تبدأ السنة المالية الأولى للمؤسسة من تاريخ العمل بهذا القانون وتنتهي في نهاية شهر يونيو من العام التالي، ووفقاً للفقرة الأخيرة من المادة (١٧) فإنه يسرى على المؤسسة أحكام القانون رقم ٣١ لسنة ١٩٧٨ بقواعد اعداد الميزانيات العامة والرقابة على تنفيذها والحساب الختامي وذلك مع مراعاة ما يقرره المجلس الأعلى للبتروول من أحكام .

وقد أوجب المادة (١٨) أن يكون للمؤسسة مراقب حسابات أو أكثر وحددت اختصاصاتهم بحيث تكون لهم الصلاحيات وعليهم الالتزامات المقررة في قانون الشركات

الصفائية نسبة يحددها المجلس الأعلى للبتروول بناء على اقتراح مجلس الإدارة لاستهلاك موجودات المؤسسة ووفقاً للمادة (١١) فإن الأرباح الصفائية للمؤسسة تتحدد لكل سنة مالية بعد خصم جميع الالتزامات والتكاليف والمصروفات والاستهلاكات وفق الأصول المحاسبية الحديثة والمطبقة عامة في الصناعات والنشاطات الداخلة في أغراضها .

ولكي تتمكن المؤسسة من المحافظة على رأس مالها والتوسع في عملياتها في صناعة تحكمها التقلبات فقد أوجب المادة (١٢) اقتطاع نسبة ١٠٪ من الأرباح الصفائية تخصص لحساب الاحتياطي الإجباري على أن يوقف الاقتطاع إذا بلغ هذا الاحتياطي نصف رأس مال المؤسسة، كما تقتطع نسبة ١٠٪ أخرى من هذه الأرباح لتكوين احتياطي عام ويجوز تعديل هذه النسبة بقرار من المجلس الأعلى للبتروول سواء بالزيادة أو النقصان . أما باقي الأرباح الصفائية فأنها تؤدي إلى الخزينة العامة للدولة .

وتضمن المشروع في الفصل الثالث الأحكام المتعلقة بإدارة المؤسسة وتقوم هذه الأحكام بصفة أساسية على توزيع الاختصاص بين كل من المجلس الأعلى للبتروول ومجلس الإدارة بحيث يكون للمجلس الأعلى كل ما يتعلق برسم السياسة العامة، بينما يتولى مجلس الإدارة تحت إشراف المجلس الأعلى أعمال الإدارة .

وقد نصت المادة (١٣) على تشكيل مجلس الإدارة برئاسة وزير النفط، وعملاً على تحقيق المرونة اللازمة فقد نصت هذه المادة على أن يصدر مرسوم بكنية تشكيل المجلس والأحكام الأخرى المتعلقة به كنظام انعقاده وإجراءات العمل به وقواعد تشكيل لجانه الفرعية وقواعد وشروط اختيار الأعضاء المتدينين وكيفية تحديد اختصاصاتهم وصلاحياتهم .

وقد عنيت المادة (١٤) بتحديد اختصاصات مجلس إدارة المؤسسة بحيث تكون له جميع السلطات اللازمة لإدارة أعمال المؤسسة وبديهي أن المجلس يباشر هذه الصلاحيات في الحدود والشروط المنصوص عليها في القانون وذلك بمراعاة الاختصاصات المقررة لكل من المجلس الأعلى ووزارة النفط، وعلى ذلك فإنه على سبيل المثال فإن اختصاص مجلس الإدارة بتأسيس الشركات طبقاً للبند (ب) من المادة (١٤) يخضع لقرار المجلس الأعلى وفقاً للبند (٦) من المادة (١٦)، كما أن اختصاصه باقتراح مشروعات اللوائح الداخلية يخضع لقرار المجلس الأعلى على النحو المنصوص عليه في البند (٣) من المادة (١٦) وذلك فيما يتعلق باللوائح الإدارية والمالية للمؤسسة وفي البند (٤) من هذه المادة بالنسبة لوضع نظام الموظفين والعاملين فيها .

التجارية ، كما أوجبت المادة ( ١٩٠ ) على مراقب الحسابات تقديم تقرير الى المجلس الاعلى للبتروول ، ويكون مسسؤولا عن صحة البيانات الواردة فيه .

ويتضمن الفصل الخامس من المشروع طائفة من الاحكام العامة حيث تنص المادة ( ٢٠ ) على أن تعتبر أموال المؤسسة من الاموال المملوكة للدولة ملكية خاصة ما لم يكن المال مخصصا للنفع العام ، ذلك أن أموال الدولة ليست كلها أموالا عامة مخصصة لخدمة المرافق العامة واشباع الحاجات المباشرة للمواطنين وانما منها الاموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة وتخصصها للاستثمار الاقتصادي ومنها أموال المؤسسة وذلك بحكم طبيعة نشاطها الاقتصادي والغرض من انشائها كما أن صفة التاجر تثبت لها في علاقتها مع الغير طبقا للفقرة الثانية من المادة ١٩ من قانون التجارة لانها تقوم بصفة أساسية ونشاط تجارى ، ولذلك فإن نص المادة ( ٢٠ ) لا يعدو أن يكون تطبيقا للاصل العام كما أنه من شأنه أن يحقق لها قدرا أكبر من المرونة في ممارسة نشاطها ومعاملاتها مع الغير في الداخل والخارج ومع الحرص في الوقت ذاته على أن تلحق صفة المال العام بما يكون من أموال المؤسسة مخصصا للمنفعة العامة .

على أنه أيا ما كانت طبيعة أموال المؤسسة فانها من أموال الدولة ولذلك فقد نصت المادة ( ٣١ ) على أن يكون لديون المؤسسة ما لديون الحكومة من امتياز على أموال مدينيها ويتم تحصيلها بنفس الطرق المقررة لتحصيل أموال الدولة .

وطبقا للمادة ( ٣٢ ) فانه حتى لا تثقل المؤسسة قيود النظم الحكومية وتنطلق في عملها طبقا للاسلوب التجارى النشط ، فقد نصت هذه المادة على عدم تطبيق احكام الرقابة المسبقة لديوان المحاسبة على المؤسسة .

والمشروع بصورته المعروضة يضع الاساس لتنظيم جديد للصناعة النفطية الكويتية لازالة ما يعترضها من معوقات مع المحافظة على منجزاتها ويعطيها الحرية والمرونة اللازمة لاعمالها وذلك في اطار من الضوابط النعالة لضمان سلامة العمل .